البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة
الدولة: الإمارات العربية المتحدة
مسودة المشروع

اسم المشروع : دعم قدرات وزارة التجارة الخارجية

النتائج العامة المتوقعة : تعزيز القدرات الوطنية في التحليل والتخطيط ومتابعة الأمور المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية

النتائج المتوقعة: تعزيز القدرة لوزارة التجارة الخارجية في المفاوضات الدولية والإحصاء والتجارة الخارجية والسياسات التجارية وتكنولوجيا المعلومات والتحليل التجاري

الجهة المنفذة : وزارة التجارة الخارجية

الوكالات المنفذة: وزارة التجارة الخارجية

وصف مختصر

يهدف هذا المشروع إلى دعم جهود وزارة التجارة الخارجية بتطوير كوادرها البشرية بالمتخصصين بمختلف القطاعات التجارية للمفاوضات مع منظمة التجارة العالمية والمفاوضات البينية التي سوف تجريها دولة الإمارات العربية المتحدة مع بقية دول العالم الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وبهذا الخصوص يهدف المشروع إلى تعظيم الاستفادة من إمكانيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتعيين عدد من الخبراء والمستشارين والموظفين المتخصصين فيما يتعلق بأمور المفاوضات الدولية والإحصاء والتجارة الخارجية والسياسات التجارية وتكنولوجيا المعلومات والتحليل التجاري

مجموع الموارد المطلوبة: $717,438.7 دولار أمريكي
مجموع الموارد المخصصة:
--الإعتيادي _____
-- أشياء أخرى _____
--الراعي
-- الراعي
--الحكومة $717,438.7 دولار أمريكي
--الميزانية غير الممولة:
الإسهامات (إن كايند) ___

مدة البرنامج: سنة
النتائج الهامة (الخطة الإستراتيجية)_____الدعم التقني لوزارة التجارة الخارجية
رقم أطلس أوورد (Atlas Award): _____
تاريخ البدء: ___1-يناير -2011 ___
تاريخ الإنتهاء: ___31-ديسمبر -2011 ___
(تاريخ اجتماع باك PAC) _____ ربع سنوي_____
ترتيبات الإدارة: ___نيكس_____

تمت الموافقة عليه من: معالي الشيخة لبنى القاسمي

وزيرة وزارة التجارة الخارجية — التاريخ:

تمت الموافقة عليه من: د. اليسار سروع

الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي — التاريخ: ٢٠١٠/١٢/٢

تحليل الموقف الراهن

لقد كان لموقع دولة الإمارات العربية المتحدة على خطوط الملاحة الرئيسية البحرية والجوية التي تربط بين الشرق والغرب أثراً واضحاً بتميز الدولة التجارية منذ القدم ، بل تعد اليوم من أهم وأبرز المراكز التجارية على مستوى العالم العربي والشرق الأوسط لإعتمادها مبدأ نظام السوق الحر والسياسة الاقتصادية الثابتة والمستقرة منذ فترة طويلة والتسهيلات المختلفة التي تقدمها الدولة للمستوردين والمصدرين والمستثمرين الأجانب ، كل ذلك جعل من دولة الإمارات العربية المتحدة الحديثة النشأة مركزاً رئيسياً للتجارة العالمية ، ولقد صنفت منظمة التجارة العالمية دولة الإمارات ضمن أكبر 30 بلداً تجارياً على المستوى العالمي ، وتعد من أكثر دول منطقة الشرق الأوسط نشاطاً في اقتصاد العولمة

تلعب التجارة الخارجية لدولة الإمارات دوراً بارزاً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسبب ارتباطها بقطاع النفط والغاز واستخدام العائدات البترولية في تلبية حاجات التنمية واحتياجات السوق المحلي من السلع الاستهلاكية والرأسمالية ولقد استطاع قطاع التجارة الخارجية منذ قيام دولة الإمارات وحتى الآن الاستمرار بتحقيق فائض في صافي معاملاته الخارجية ، وحتى في الفترة التي شهدت تراجعاً في أسعار تصدير النفط الخام ، وهذا بدوره يؤكد على قدرة اقتصاد الإمارات على مواجهة متغيرات السوق العالمية نظراً للمعدلات العالمية التي حققتها دولة الإمارات العربية المتحدة في الميادين المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والبيئية والتبادل التجاري بين دول العالم.

الإستراتيجية

حرصاً من وزارة التجارة الخارجية على دعم وتطوير قدراتها البحثية والدراسات لمختلف القطاعات التي تقع ضمن اختصاصها ترغب بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بدولة الإمارات العربية المتحدة واللذين سيشار إليهما في هذا الاتفاق بـ " الطرفين " في تنمية وتوطيد أواصر التعاون والتنسيق فيما بينهما في مجال تعزيز القدرة لوزارة التجارة الخارجية في المفاوضات الدولية والإحصاء والتجارة الخارجية والسياسات التجارية وتكنولوجيا المعلومات والتحليل التجاري والمرتبطة بأهداف وإستراتيجية وزارة التجارة الخارجية.

يتزامن هذا المشروع مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك لبناء وتعزيز القدرات الوطنية من أجل الوصول إلى تنمية مستدامة. هذا وتعد فعالية وشفافية الإدارة من العناصر الجوهرية في تنمية الطاقة الإستيعابية. بيد أن التعريف الجيد و تدريب الموادر البشرية لتقلد مناصب صائبة يعتمد على أهداف وطنية، و قطاعية لدى الإدارات. كما وينبغي أن تكون الأهداف والمتطلبات متماشية وقائمة على على الأولويات ضمن اطار زمني محدد.

وسيكون التعريف و البنود الفاعلة بشأن المساندة التقنية المطلوبة إلى جانب تدريب الموارد البشرية في مجال الإحصاءات التجارية، الدراسات والأبحاث ووضع السياسات هو الهدف الجوهري لهذا المشروع. وستواكب هذه الإستراتيجية خطة التنمية الوطنية الإجتماعية و الإقتصادية. كما سيقوم هذا المشروع بصياغة الخطة التنفيذية والتي من شأنها أن تحدد أدوار الخبراء الوطنيين والأجانب، وذلك في مجال تنفيذ أنشطة المشروع ضمن نطاق منظومة متسقة.

التنفيذية والتي من شأنها أن تحدد أدوار الخبراء الوطنيين والأجانب، وذلك في مجال تنفيذ أنشطة المشروع ضمن نطاق منظومة متسقة.

وسيساند برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وزارة التجارة الخارجية في اعداد خطة العمل التالية:

1. تطوير بناء قدرات الوزارة التفاوضية
2. دعم وتطوير قدرات الوزارة في مجال التجارة الخارجية
3. دعم وتعزيز قدرات الوزارة في مجال السياسات التجارية الخارجية
4. دعم وتعزيز قدرات الوزارة في مجال تكنولوجيا المعلومات
5. دعم وتعزيز قدرات الوزارة في إنشاء قاعدة معلومات للتجارة الخارجية في الدولة
6. دعم وتعزيز قدرات الوزارة في إنشاء خارطة التجارة الخارجية للدولة
7. دعم وتعزيز قدرات الوزارة في إعداد دراسات تخصصية في مجال التجارة الخارجية
8. دعم وتعزيز قدرات الوزارة في إعداد التقارير والنشرات ذات العلاقة بأنشطة الوزارة
9. دعم وتعزيز قدرات الوزارة في عقد وتنظيم دورات تدريبية وورش عمل داخلية وخارجية لدعم وتطوير وبناء قدرات الوزارة
10. دعم وتعزيز قدرات الوزارة في ترجمة التقارير والدراسات والمطبوعات الصادرة من الوزارة

مشروع الموازنة

يتطلب تنفيذ المشروع عدد من الموظفين المختصين لمدة المشروع اعتبارا من 1 يناير 2011 ولغاية 31 ديسمبر 2011، بمبلغ مقطوع وشامل لكافة المصاريف (السفر من البلد الأصلي إلى بلد العمل + السكن + بدل الانتقال ...الخ) يتم إيداع مبلغ وقدره 717,438.7$ دولار أمريكي (بما يعادل 2,633,000 درهم إماراتي) بحساب البرنامج الإنمائي لتغطية تكاليف المشروع كما هو متفق عليه بملحق الاتفاقية الخاصة بتفاصيل التكاليف وجدول الدفعات.

اسم المشروع : دعم وتطوير قدرات وزارة التجارة الخارجية **مدة المشروع** : سنة واحدة (1 يناير 2011- 31 ديسمبر 2011)
The budget of the project is in the currency of US Dollar. Total amount of ...**$717,438.7**...will be deposited at the **UNDP "Contribution accounts" in NY**. Account Name: **United Nation Development Programme**. Bank Account: # **015-002284** Bank Name: **JP Morgan Chase Bank** Branch: United Nations branch New York, NY 10017. **The source of fund:** Ministry of Foreign Trade; UAE (Ref.: UAE – MOFT)

خطة عمل لمجموع ميزانية سنوية (1 يناير 2011- 31 ديسمبر 2011)

الميزانية المخطط لها (المدخلات)	الجهة المسؤولة	الإطار الزمني				الانشطة المخطط لها	النتائج المتوقعة
		Q4	Q3	Q2	Q1		
423,160.76 دولار أمريكي	*برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إوزارة التجارة الخارجية*	X	X	X	X	***1,1** تعيين الخبراء و المستشارين المعنيين بإصدار التقارير والدراسات*	**النتيجة الأولى:** تم إصدار تقارير التقييم وتقدم المشروع بالوقت المحدد
43,596.7 دولار أمريكي	*برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إوزارة التجارة الخارجية*	X	X	X	X	***1,2** دعم وتطوير قدرات الوزارة في مجال تكنولوجيا المعلومات*	**النتيجة الثانية:**تم تطوير أداء الوزارة في الإحصائيات وجمع المعلومات و إنشاء قاعدة معلومات للتجارة الخارجية في الدولة
54,495.91 دولار أمريكي	*برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إوزارة التجارة الخارجية*	X	X	X	X	***1,3** عقد دورات تدريبية وورش عمل لدعم وتطوير قدرات الوزارة*	**النتيجة الثالثة:** تم تعزيز القدرة للطاقم الوطني في مجال السياسات والتجارة الخارجية
54,495.91 دولار أمريكي	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إوزارة التجارة الخارجية	X	X	X	X	***1,4** إعداد دراسات تخصصية في مجال التجارة الخارجية*	**النتيجة الرابعة:** تم تعزيز قدرة الوزارة في استكمال الدراسات التخصصية
54,495.91 دولار أمريكي	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إوزارة التجارة الخارجية	X	X	X	X	***1,5** الترجمة الفورية والتحريرية للتورات والنشرات*	**النتيجة الخامسة:** تم تعزيز قدرة الطاقم في مجال الترجمة والتحرير

62,942.77 دولار أمريكي	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي |وزارة التجارة الخارجية	X	X	X	تشريات (التأمين الصحي للخبراء+ رسوم التأشيرات+ ترجمة وأي متطلبات أخرى قد تستجد)	
693,188 دولار أمريكي						المجموع	
24,250.7 دولار أمريكي						أتعاب ادارية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 3,5%	
717,438.7 دولار أمريكي						الإجمالي	

الإطار العام للنتائج و الموارد (1 يناير2011 حتى 31 ديسمبر2011)

النتائج المتوقعة: دعم وتطوير قدرات وزارة التجارة الخارجية				
عنوان المشروع : دعم وتطوير قدرات وزارة التجارة الخارجية				
الميزانية المخطط لها (المدخلات)	**الجهة المسؤولة**	**الأنشطة المخطط لها**	**الأهداف المتوقعة**	**النتائج المتوقعة**
423,160.76 دولار أمريكي	*برنامج الأمم المتحدة الإنمائي /وزارة التجارة الخارجية*	***النشاط1:*** *تعيين الخبراء و المستشارين المعنيين بإصدار التقارير والدراسات*	تعزيز القدرة الفنية لطاقم عمل الوزارة في التحليل ووضع السياسات	النتيجة الأولى: تم تعزيز القدرة الفنية لطاقم عمل الوزارة في التحليل ووضع السياسات المؤشر : أعدت الدراسات الاستقصائية الاقتصادية والتحليلات وتقارير السياسات الأساس: الحاجة لتعزيز القدرات
43,596.7 دولار أمريكي	*برنامج الأمم المتحدة الإنمائي /وزارة التجارة الخارجية*	***النشاط2:*** دعم وتطوير قدرات الوزارة في مجال تكنولوجيا المعلومات	تطوير أداء الوزارة في الإحصائيات وجمع المعلومات و إنشاء قاعدة معلومات للتجارة الخارجية في الدولة	*النتيجة الثانية: تم تطوير أداء الوزارة في الإحصائيات وجمع المعلومات و إنشاء قاعدة معلومات للتجارة الخارجية في الدولة* المؤشر :*تم وضع خطة التنمية المتعلقة بالتحليل التجاري و القدرة الإحصائية* الأساس: الحاجة لخطة للتنمية
54,495.91 دولار أمريكي	*برنامج الأمم المتحدة الإنمائي /وزارة التجارة الخارجية*	***النشاط3:*** *عقد دورات تدريبية وورش عمل لدعم وتطوير قدرات الوزارة*	*تنظيم ورش عمل ذات صلة بالموضوعات التي عمل عليه المستشارون الوطنيون من أجل دعم وتطوير قدرات الوزارة*	النتيجة الثالثة: تم تعزيز القدرة للطاقم الوطني بالأمور المتعلقة بالتجارة الخارجية .المؤشر: عززت قدرات طاقم وزارة التجارة الخارجية في مجال صياغة اطار عام لنشرات المؤشرات الخاصة بسياسات التجارة الخارجية

				الأساس: الحاجة لتعزيز القدرات
54,495.91 دولار أمريكي	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/وزارة التجارة الخارجية	**النشاط4:** إعداد دراسات تخصصية في مجال التجارة الخارجية	تعزيز قدرة الوزارة في استكمال الدراسات التخصصية	*النتيجة الرابعة: تم تعزيز قدرة الطاقم في مجال استكمال الإحصاءات التجارية في وزارة التجارة الخارجية* المؤشر : استكمال الدراسات التخصصية و تنمية و استيعاب بيانات الإحصاءات التجارية الأساس: الحاجة لاستكمال الدراسات التخصصية
54,495.91 دولار أمريكي	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/وزارة التجارة الخارجية	**النشاط5:** الترجمة الفورية والتحريرية للدورات والنشرات	تخطيط و تنظيم ورش العمل و عدد آخر من البرامج التدريبية ذات العلاقة ببيانات الإحصاءات التجارية والتحليل وترجمة الدراسات والأبحاث	*النتيجة الخامسة :تم تعزيز قدرة الطاقم الوطني في مجال الترجمة والتحرير* المؤشر : الانتهاء من صياغة إطار عام لنشرات المؤشرات التجارية وترجمتها الأساس: الحاجة لتعزيز القدرات
62,942.77 دولار أمريكي 693,188 دولار أمريكي 24,250.7 دولار أمريكي 717,438.7 دولار أمريكي	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/وزارة التجارة الخارجية	نثريات (التأمين الصحي للخبراء+ رسوم التأشيرات+ ترجمة وأي متطلبات أخرى قد تستجد) **المجموع** أتعاب ادارية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 3,5% **الإجمالي**		

الترتيبات الإدارية

سيتم تنفيذ المشروع وطنيا من خلال وزارة التجارة الخارجية وذلك بالتزامن مع قواعد و اجراءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وستكون وزارة التجارة الخارجية مسؤولة أيضا عن التوظيف و الإشراف بشأن طاقم المشروع و مستشاريه. هذا وستعد الوزارة مسؤولة عن تنفيذ كافة أنشطة المشروع والتنسيق بين ذوي العلاقة. إلى جانب ضمان التقيد بتطبيق الأنظمة الإدارية المالية المقبولة، و الإشراف، و التقييم. بيد أن المنسق الوطني سيعد مسؤولا عن مجلس ادارة المشروع. كما وستتم مناقشة أي تغييرات في نتائج هذا المشروع وذلك بموافقة مجلس الإدارة.

هذا وسيقوم الفريق الإداري للمشروع بتطوير و طرح خطة عمل سنوية ومفصلة بشأن هذا المشروع، إلى جانب خطة للمشتريات وخطة أخرى للرصد و للإتصالات وذلك منذ بدء هذا المشروع. بيد أن المنسق الوطني سيقدم فصليا تقارير مالية و مرحلية لمكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و التقرير المرحلي السنوي، وتقرير نهائي، إلى جانب تقرير عن الدروس المستقاة لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و مجلس ادارة المشروع. بيد أن هذه الوثائق ستقوم بتقديم معلومات هامة ودروس مستفادة ذات الصلة بفعالية تنفيذ الإستراتيجية إلى جانب ماهية التوصل إلى النتائج المطلوبة.

بالإضافة إلى ذلك، ستقوم وزارة التجارة الخارجية بترشيح منسق وطني. حيث سيعمل هذا المنسق من خلال اشراف مباشر من جانب المدير العام لوزارة التجارة الخارجية والذي سيكون مسؤولا بدوره عن ادارة هذا المشروع بما فيه ادارة الموارد المالية. هذا وستقوم اللجنة التوجيهية للمشروع والمتضمنة وزارة التجارة الخارجية، و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمتابعة سير عملية تطور المشروع إلى جانب معالجة آلية تنفيذ القضايا. أيضا، ستجتمع هذه اللجنة كل 3 أشهر.

اطار الرصد و التقييم

سيكون هذا المشروع رهنا لمعايير المراجعات المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ورصد وتقييم المبادئ التوجيهية. كما وستركز عملية الرصد على النتائج واسهاماتها بشأن النتائج المرجوة. بيد أن المعلومات المستقاة من عملية الرصد ستمثل حجر الزاوية بشأن اتخاذ القرارات و اتخاذ الإجراءات الصائبة. هذا وسيتم استخدام عدة آليات للرصد، فعلى سبيل المثال زيارات الرصد، التقارير المرحلية. وستعقد المراجعة الثلاثية وذلك قبل اكمال هذا المشروع. بالإضافة إلى ذلك، سيبقى هذا المشروع رهنا للتنقيح وذلك مرة واحدة على الأقل ، وهذا بالتزامن مع لوائح نيكس.

الإطار القانوني

ينبغي أن تكون وثيقة المشروع بمثابة مرجع كما هو الحال في المادة الأولى من اتفاقية المساعدة الأساسية الموحدة بين حكومة دولة الإمارات و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. هذا وقد تم توقيع هذه الإتفاقية من كلا الطرفين في 19 من يناير من عام 1977.

كما وينبغي على الوكيل المنفذ لدى الدولة المضيفة الرجوع إلى الوصف المذكور في الإتفاقية بشأن وكيل الحكومة المتعاونة، وذلك لصالح اتفاقية المساعدة الأساسية الموحدة.

ويمكن اجراء الأنماط التالية من التنقيحات في وثيقة المشروع بالتزامن مع توقيع الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقط. شريطة تأكده من أن التوقيعات الأخرى على وثيقة هذا المشروع لا تتعارض مع التغييرات المقترحة:

يمكن أن تشمل المراجعات أو الإضافات أيا من المرفقات التابعة لوثيقة المشروع

وتعد المراجعات التي لا تتضمن تغييرات كبرى في الأهداف المباشرة، أو في نتائج أو أنشطة المشروع هامة وذلك من خلال اعادة ترتيب البنود المصادق عليها. وعلى الجانب الآخر، فإن زيادة التكاليف بسبب التضخم، و المراجعات السنوية الإلزامية من شأنها أن تعيد تشكيل ماهية التوصل إلى بنود مشروع مصادق عليه. مع الأخذ بعين الإعتبار والإهتمام مرونة وسهولة الإنفاق.